

Republic of Iraq  
The federal Supreme Court  
٢٠٠٥/١٧/٢٠٠٥  
العامية/التعيين/  
اعلام /

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

تثني المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦/٤/٢٠٠٥ أكتوبر/٢٠٠٥ برئاسة  
القاضي السيد مدحت المصوّر وحضوره كل من السادة القضاة أحمد الوهابي والزاروي  
محمد السادس وأكرم عيسى سعيد وأكرم عبد بلال ومحمد سليم التميمي وعمر سلطان  
التميمي ومحظوظين شهودون في تعيين المسؤولين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت  
قرارها الآتي :

**أ. المسير - العدهية - بشرى رشيد عبد اللطيف القاضي  
المسير عليها - المدعى عليها - وزارة المالية**

آمنت العدهية - المسير - دعورها البرقة ٢٠٠٤/٩/١٠ إقام محكمة القضاء الإداري  
طلب فيها إلزام المدعى عليها - المسير عليها - بإعادة المخالفات المائية المددة لها  
والتي زنتها ٩٣٨ مليون من الذهب إليها حيث ثالت ذلك أوراقتها أصلية في غرامة - تبرئة  
أعلاف العطيلية - العقدة تزوجها العد إساغيل صالح المصاري أبوالله حيث تم  
الاستلاء على المصاريف الشخصية من قبل مديرية الأفن العامة دون وجه حق والذين  
بدورها سلمتها إلى وزارة المالية وبحيث ان المخالفات لا تعود تزوجها ولم يكتب لها  
جريدة أو مذكرة ولم يصدر بحقها حكمها قضائيا وإن قرار مجلس قضاء القورة - العدل  
- رقم ١٩ لسنة ١٩٩٦ القاضي بمصرلة تلك المخالفات المطلوب بها جراء مخالفها  
لأحكام الدستور لما تطلب دعوة المدعى عليها للمرافعة والحكم بإعادة مصاريفها الشخصية  
إليها وتحصيلها المصاريق ثلاثة، قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٠٥/١٣/٢ رد  
دعوى العدهية - المسير - مطالبة حكمها إن مصادر الأموال المنقولية (المخالفات) تحت  
استئناف إلى القرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٦ الصادر عن مجلس قضاء القورة (العدل) الذي  
له قوة القانون وتم بناءً على ذلك بناءً على قرار إدارة حيث إن المحكمة تقضي بالنظر في  
صلة الأفراد وقرارات الإدارية التي تصدر عن الموظفين واليهود في دوائر الدولة  
والقطاع الإداري، ولعدم قاعدة العدالة بالقرار المذكور طبت لقضية المخاصمة  
تضليلها لاحتياها التعيينية المطلقة بتاريخ ٢٠٠٥/١٧/٢٠٠٥ .



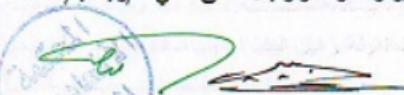
Republic of Iraq  
 The federal Supreme Court  
 ٢٠٠٥ / اتحادية / تمييز / ٢  
 أعلام / ٢

جمهورية العراق  
 المحكمة الاتحادية العليا

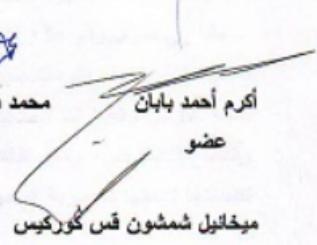
القرار

/// لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون، ذلك لأن وزارة المالية وبموجب كتابها المرقم / القانونية ١٦١١٣ الصادر من قسم المصادرات بعد ٨٠١ / م / عام ٢٠٠٤ والموزع في ٢٠٠٤ / ٩ / ٦ رفضت طلب وكيل المميز بإعادة المخالفات الذئبية العائدة إلى المدعية لصدر قرار بمصادرات أموال المدعية المنقوله وغير المنقوله وحيث أن مجلس قيادة الثورة المنحل كان قد أصدر قراراً برقم (١٢٠) في ٩٦ / ٣٠ قضى بموجبه بمصادرات الأموال المنقوله وغير المنقوله العائدة إلى المدعية / المميز / بتسجيلها باسم وزارة المالية لذا فإن مصادرات الأموال المنقوله العائدة إلى المدعية وبضمنها المخالفات الذئبية المدعى بها قد تم استناداً إلى القرار المشار إليه أعلاه والذي له قوة القانون ولم يتم استناداً على قرار إداري من المدعى عليه / المميز عليه / إضافة لوظيفته لذا يكون الحكم المميز إذ قضى برد دعوى المدعية / المميز / مع تحويلها كافة مصاريف الداعي وأتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون لذا قرر تصديقه ورد الاعتراضات التميزية مع تحويل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٤ / رجب / ١٤٢٦

الموافق ٢٠٠٥ / ٨ / ٩



أكرم طه محمد فاروق محمد السامي أحمد الجليلي  
 مدحت محمود عضو عضو  
 رئيس المحكمة الاتحادية العليا



عبد صالح التميمي محمد صالح النقشبendi أكرم أحمد بابان  
 عضو عضو عضو  
 ميخائيل شمشون قيس كوركيس عضو